"على طريق الإنتعاش الإقتصادي"

مشروع قانون الماليّة التّكميلي لسنة 2014

وزارة الإقتصـــاد والمـــالية
04 جويليّة 2014

مشروع قانون الماليّة التكميلي لسنة 2014 : الإطار الإقتصادي العام

الإنتعاش الإقتصادي بين الأزمة العالميّة والتّحديات الهيكليّة الداخليّة

تواصل الضغوطات العالميّة

- تحسن طفيف ونسبي للنمو الاقتصادي العالمي مع تباين المؤشّرات
- تطورات متفاوتة لمعدلات البطالة عالميّا
- ارتفاع نسبي لأسعار المحروقات

تحقيق الإنتعاش الإقتصادي في ظل هذه الضغوطات

تواصل الضغوطات الداخليّة

- نمو متواضع للناتج المحلّي الإجمالي
- تباطؤ نسق الاستثمار
- تواصل التحسّن النسبي للمؤشّرات الخاصّة بالتشغيل وعدم إستقرار المؤشّرات الخاصّة بالمناخ الإجتماعي
- تدهور العجز التّجاري
- تباطؤ تطور الأسعار عند الإستهلاك
- تذبذب أسعار الصّرف

مشروع قانون الماليّة التكميلي لسنة 2014 : الـــرّوية

الأولويات

- تدعيم الواجب الجبائي
- التّصدي للتهريب والتجارة الموازية
- دفع النّمو والإستثمار
- التّحكم العاجل في التّوازنات الكبرى
- تسريع نسق الإصلاحات الجارية
- التّضامن والإندماج الإجتماعي

الإشكاليات

- هشاشة هيكلة الإقتصاد
- ضعف مستوى الإستثمار الخاص
- ضعف المحتوى التّشغيلي
- التفاوت الجهوي

الهدف الإستراتيجي

تونس من ضمن الإقتصاديّات الصاعدة

- وضع الإقتصاد التّونسي على طريق الإنتعاش
- إعتماد نموذج تنموي جديد

الاجراءات المقترحة

- دعم الواجب الجبائي
- التّصدّي للتجارة الموازية والتّهريب
- دفع الاستثمار والتشغيل
- مزيد ترشيد الدّعم
- الإجراءات ذات الطابع الاجتماعي
- تعبئة الموارد الجبائيّة الذاتيّة
- مزيد ترشيد النفقات دون إتخاذ خطة تقشفية
- دعم الإصلاحات الإقتصاديّة الجارية

المبادئ

- دعم الواجبات الجبائيّة والتّصدي للتهريب والتجارة الموازية
- إيجاد حلول جذريّة شاملة وهيكليّة لأزمة الماليّة العموميّة مع ترشيد نفقات الدولة دون إتخاذ خطة تقشفية
- إعطاء كلّ الأهميّة التي يستحقّها للجانب الإجتماعي
- القطع مع الإتكال الكلّي على الماليّة العموميّة والتدخل المباشر للدّولة
- الحوار التّشاركي والتّوافق

مشروع قانون الماليّة التكميلي لسنة 2014 :

أهمّ الأحكـــــــــام

1 تدعيم الواجب الجبائي

المصالحة مع المطالبين بالضريبة لتمكينهم من تسويّة وضعيتهم الجبائيّة - حثّ الخاضعين للنظام التقديري والخاضعين للضريبة على أساس قاعدة تقديرية وكذلك الأشخاص الذين يمارسون أنشطة غير مصرّح بها على تسوية وضعيتهم وقيامهم بواجبهم الجبائي والإنضواء تحت النظام الحقيقي.

- فتح أجل إستثنائي لتسوية قبل نهاية السنة الجارية، للوضعيات الخاصّة بالمنضوين تحت النظام التقديري والخاضعين للضريبة على أساس قاعدة تقديرية من خلال إعفاء الأشخاص الذين يقومون بإيداع التصاريح غير المودعة أو تصاريح تصحيحية للتصاريح المودعة من خطايا التأخير ومن المراقبة الجبائية بشأنها

- إقرار تحفيز لفائدة كل خاضع للنظام التقديري أو للقاعدة التقديرية ينضوي تحت النظام الحقيقي يتمثل في طرح تنازلي لجزء من الربح طيلة الثلاث سنوات الأولى (75%، 50% و25%) ابتداء من تاريخ انضوائه تحت النظام الحقيقي.

- تمكين الأشخاص الذين يمارسون تجارة أو نشاط إقتصادي غير مصرح به (informel) من تسوية وضعيتهم الجبائية والتّمتّع بالإعفاء من الضرائب والأداءات والمعاليم والخطايا المستوجبة

- إحكام استخلاص الأداء على أصحاب المهن غير التجارية، وذلك بضبط الحد الأدنى للضريبة المستوجبة عليهم بالضريبة المستوجبة على الأشخاص الذين يمارسون نفس النشاط في الوظيفة العمومية أو معدل الضريبة المستوجبة للمهنة المعنية بالنسبة إلى الأنشطة غير التجارية (بداية من السّنة الرابعة من النشاط)

1 تدعيم الواجب الجبائي (يتبع)

المصالحة مع المطالبين بالضريبة لتمكينهم من تسويّة وضعيتهم الجبائيّة - حثّ الخاضعين للنظام التقديري والخاضعين للضريبة على أساس قاعدة تقديرية وكذلك الأشخاص الذين يمارسون أنشطة غير مصرّح بها على تسوية وضعيتهم وقيامهم بواجبهم الجبائي والإنضواء تحت النظام الحقيقي.

- ربط عملية تسجيل عقود نقل ملكية العقارات والأصول التّجاريّة أو كرائها بتسوية الوضعية الجبائية للمقتني أو للمكتري. وسحب هذا الإجراء على الإشتراكات بشبكة الهاتف ورخص البناء وشهائد تسجيل العربات.
- مزيد إحكام المراقبة الميدانيّة لخلاص معاليم الجولان والتنسيق مع الوكالة الفنية للنقل البري لحصر وسائل النقل التي لم يدفع بعنوانها المعلوم
- تمكين مصالح الجباية في إطار عملية مراجعة جبائية معمّقة من الحصول على الكشوفات المتعلقة بالحسابات المفتوحة لدى المؤسّسات الماليّة مع توخّي المرحليّة في تطبيق هذا الإجراء بداية من سنة 2015 وتوفير الضّمانات الضّروريّة للمطالبين بالأداء.
- حث المطالبين بالضريبة بالمقابل على تسوية وضعيتهم الجبائية بالنسبة للإيداعات المنجزة قبل غرة جانفي 2014 وذلك بالتصريح بها في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2014 ودفع ضريبة تقدّر بـ 15% من قيمتها.

2 التّصدي للتّجارة الموازية ومقاومة ظاهرة التّهريب

أحكام وإجراءات جزريّة لردع مخالفات جرائم التهريب والتّصدّي للتّجارة الموازية التي أصبحت من الإشكاليات الكبرى التي تواجه الاقتصاد الوطني لما لها من تداعيات سلبية وخطيرة على تنافسية المؤسسة وموارد الدولة والمقدرة الشرائية للمواطن وصحة المستهلك وتطور هياكل الاقتصاد

- **التّنصيص على مصادرة المداخيل والممتلكات المتأتية من التّهريب والجرائم المنظمة المثبتة بمقتضى حكم قضائي مع القيام بإجراءات تحفظية عاجلة في الغرض.**
- **التّنصيص على إرساء أجل تقادم بـ 15 سنة بالنّسبة للمهربين والمتعاونين معهم وكذلك الأفراد المرتبطين بالجرائم المنظّمة.**
- **التّنصيص على مضاعفة العقوبة في صورة عدم مصاحبة البضاعة بالفواتير أثناء نقلها بالطّريق العام مع حجز وسيلة النّقل والبضائع إلى حين تسويّة الوضعيّة وخلاص الخطيّة.**
- **تكثيف عمليات المراقبة الميدانية والمسح من قبل مصالح الجباية والإستخلاص والمصالح الدّيوانيّة لعمليّات نقل البضائع بالطريق العام.**
- **التنصيص على تخفيف جباية بعض المواد ذات الضغط الجبائي المرتفع على غرار أجهزة تكييف الهواء إضافة إلى إستصدار أمر خصوصي "ظرفي" للتخفيف في جباية بعض المواد الأخرى في إطار التّصدي للتهريب والتجارة الموازية على غرار الموز والفواكه الجافة وبعض الأجهزة الكهربائيّة والإلكترونيّة الموجهة للإستعمال المنزلي.**
- **تشديد عمليات المراقبة على مسالك تهريب المواد البترولية والتشديد في تطبيق العقوبات والخطايا على المهرّبين.**

3 دفع الإستثمار والتّشغيل

الحد من كلفة إقتناء التجهيزات وتدعيم السيولة المالية للمؤسّسات ودعم المؤسّسات التي تمرّ بصعوبات وتحفيز بعث المشاريع الجديدة والإنتدابات خاصّة بمناطق التنمية الجهويّة

- التخفيض في نسبة الأداء على القيمة المضافة TVAإلى 6 % بالنسبة إلى التجهيزات المورّدة والتي ليس لها مثيل مصنوع محليا وتوقيف العمل بـالأداء على القيمة المضافة TVAبعنوان التجهيزات المصنوعة محليا.
- إحداث برنامج لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمر بصعوبات ماليّة ظرفية والناشطة في قطاع الصناعة والخدمات المرتبطة بها.
- تحفيز بعث المشاريع الجديدة والإنتدابات خاصّة بمناطق التنمية الجهويّة من خلال الترفيع في نسب طرح الإستهلاكات المتعلقة بالأصول وتمكينها من طرح إعتماد جبائي بعنوان نسبة من أجور المنتدبين الجدد ونسبة من الأموال الذاتية المستعملة لتمويل الإستثمار.
- التمديد في المدة المخوّلة للشركات لإدراج أسهمها بالبورصة والانتفاع بنسبة الضريبة على الشركات المنخفضة إلى غاية 31 ديسمبر 2019.

4 مزيد ترشيد الدّعـم

ترشيد الدعم والضغط على كلفته وإحكام توجيهه لمستحقيه

- من بين الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الشأن :

✓ الرفع التدريجي للدعم عن قطاع إنتاج الإسمنت والقطاعات الأخرى ذات الإستهلاك الطاقي المرتفع (صناعة الآجر - البلّور ...).

✓ مراجعة تسعيرة الكهرباء والغاز من خلال تفعيل الزيادة في التسعيرة في شهر ماي عوضا عن جوان 2014.

✓ رفع الدعم تدريجيا عن المواد الأساسيّة الغير موجهة للإستهلاك الأسري.

- مع الشّروع في القيام بالدّراسات الضروّريّة :

✓ لتوجيه الدعم نحو المستحقين الفعليين والحرص على المحافظة على تماسك الفئة المتوسطة وقدرتها الشرائية (بصدد إعداد بنك معطيات بخصوص العائلات المستهدفة).

✓ لضبط الآليات الكفيلة بالمحافظة على القدرة التنافسية للمؤسسات

5 الإجراءات ذات الطابع الاجتماعي

- مزيد دعم ومساندة الفئات محدودة الدّخل من خلال :

✓الترفيع في الأجر الأدنى المضمون الصناعي والفلاحي.

✓تفعيل الاتفاقيات الممضاة مع الاتحاد العام التّونسي للشغل

✓التّرفيع في المنحة المسندة لفائدة مختلف الوداديات لدعم عملها الإجتماعي

✓الترفيع في منحة العائلات المعوزة من جهة (من 110 إلى 120 دينار)

✓والترفيع في عدد المنتفعين من جهة أخرى (من 235.000 إلى 250.000).

توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة بعنوان الاقتناءات المموّلة بهبة في إطار التعاون الدولي عوضا عن الإعفاء من الأداء المذكور بهدف تيسير هذه الاقتناءات باعتبار طابعها الاجتماعي والحدّ من الرواسب الجبائية الناجمة عن عدم طرح الأداء على القيمة المضافة.

6 دعم وتعبئة الموارد

تنسيق وتسوية بعض الوضعيات الجبائيّة وتدعيم الموارد الذاتيّة للميزانيّة من خلال تعبئة مبلغ تقديري إضافي للسّداسي الثاني لسنة 2014 في حدود 950 م.د – أهم الأحكام :

- تسوية وضعية السيارات المنتفعة بنظام جبائي خاص عند التوريد من طرف التونسيين بالخارج FCR
- تنسيق جباية العربات متعدّدة الأغراض والمستعملة لنقل الأشخاص مع جباية السيارات السياحية والتقليص في فارق الضغط الجبائي بينهما
- تحيين تعريفة معلوم الطابع الجبائي الموظف على رخصة جولان السيارات المسجلة بالخارج.
- إحداث معلوم طابع جبائي عند مغادرة الأشخاص غير المقيمين البلاد التّونسيّة بمبلغ 30 د. مع إلغاء بالتّوازي معلوم الإقامة بالنّزل.
- التّرفيع في معاليم الطابع الجبائي على بعض الفواتير (الهاتف مثلا) وإحداث معاليم طابع جبائي جديدة
- التّرفيع في معلوم بطاقة الإقامة للأجانب من 15 إلى 100 دينار مع مضاعفة المبلغ إلى 300 دينار في حالة إنتهاء الصلوحيّة.
- ارساء مساهمة ظرفيّة استثنائية لسنة 2014 من قبل كلّ الخاضعين للضّريبة من شركات وأشخاص طبيعيين وأجراء مردودها المالي في حدود 320 م.د
- التسريع في ختم ملفات في طور المراجعة الجبائية وتحسين إستخلاص الدّيون المثقّلة
- التنصيص على إمكانيّة إبرام الصلح في الملفات الجبائية التي هي في طور التقاضي وذلك للإسراع في فضّ الملفات

7 مزيد ترشيد النّفقات

مع الأخذ بعين الإعتبار للضغوطات الجديدة سنة 2014 ودون إعتماد سياسة تقشفيّة *Politique d'Austérité*

- إتخاذ إجراءات بالتنسيق مع الوزارات لمزيد ترشيد النّفقات والضغط عليها وهو ما يمكنّ من تحقيق إقتصاد إضافي في المصاريف والنّفقات العموميّة

  - الإقتصاد الجملي في النفقات في حدود : 1.580 م.د

  -الإقتصاد الصّافي بإعتبار الضغوطات الجديدة في حدود 500 م.د

مشروع قانون الماليّة التكميلي لسنة 2014 :

الضغوطات – الإجراءات - التّوازنات

1 الضغوطات الإضافية على ميزانية 2014

- خلال 2013 :انخفاض **النمو بالأسعار القارة من 3.6% مقدرة إلى 2.3 %.**
- خلال 2014 : **انخفاض النمو من 4% مقدرة إلى 2.8 % مؤمّلة.**
- تقديرات **مرتفعة لبعض الموارد**
  - المصادرة
  - الصكوك
  - استخلاص ديون مثقلة
- حاجيات جديدة لبعض الهيئات والمؤسسات العمومية
- متخلدات 2013.

مجموع الحاجيات

م.د

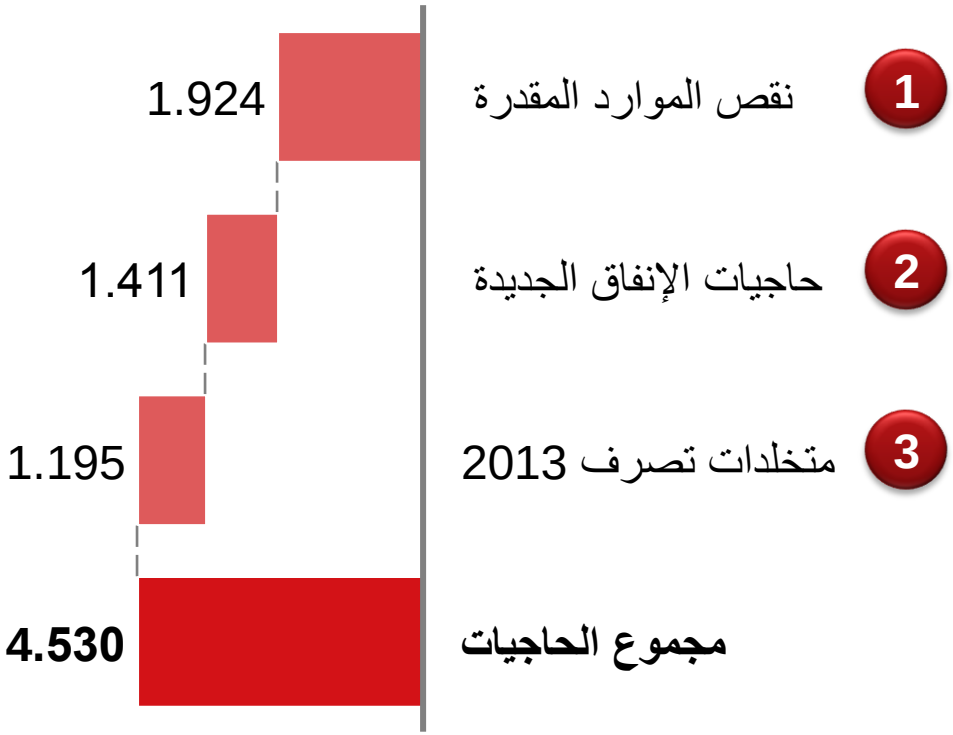

ضغوطات على مستوى الموارد

نقص غير مبرمج في الموارد

م.د 2014

إلغـــــاء الأتاوات	120 -	
مراجعة فرضيات النّمو لسنتي 2013 و2014	280 -	نقص صافي في الموارد الجبائية 169 -
موارد مثقلة (إضافية)	400 -	
بالمقابل، تسجيل إستخلاصات إستثنائيّة (جباية بترولية إستثنائية (250م.د) – إنخفاض إسترجاع فائض الأداء (150م.د) – تحسّن نسق إستخلاصات (231م.د)	***631 +***	
مراجعة عائدات المساهمات	200 -	نقص موارد غير جبائية 900 -
مراجعة برنامج المصادرة	700 -	
حجم الصكوك الإسلاميّة	635 -	نقص موارد الاقتراض 855 -
برنامج الاتحاد الأوروبي	220 -	

مجموع الضغوطات (الصّافية) **نقص موارد :** **1.924 -**

ضغوطات على مستوى النفقات

حاجيات الإنفاق الجديدة

2014 م.د

- **حاجيات المؤسسات العمومية** — 623
  CNRPS (406 م.د) – TunisAir (217 م.د)
- **حاجيات إضافيّة بعنوان الأجور** — 238
  (تفعيل إتفاقيات ممضاة + الأمن والدفاع والديوانة)
- **مصاريف الهيئات الدستورية** — 130
  (يمثل مبلغ إضافي حيث سبق ترسيم 60 م.د غير موزعة)
- **نفقات التنمية والتمويل العمومي** — 250
  (برامج دعم مؤسّساتي وإصلاح مالي)
- **نفقات أخرى مختلفة** — 170
  (دعم العمل الإجتماعي للوداديات - العائلات المعوزة – SMIG – ضغوطات قطاعيّة)

مجموع الضغوظات (حاجيات إنفاق جديدة) : **1.411**

تقدر الحاجيات الإضافية المشخصة حاليا على مستوى الإنفاق بـ 1.411 م.د تهم البنود التّالية :

ضغوطات على مستوى متخلدات 2013

مجموع الحاجيات التي لم يتسن تغطيتها في موفى 2013

م د

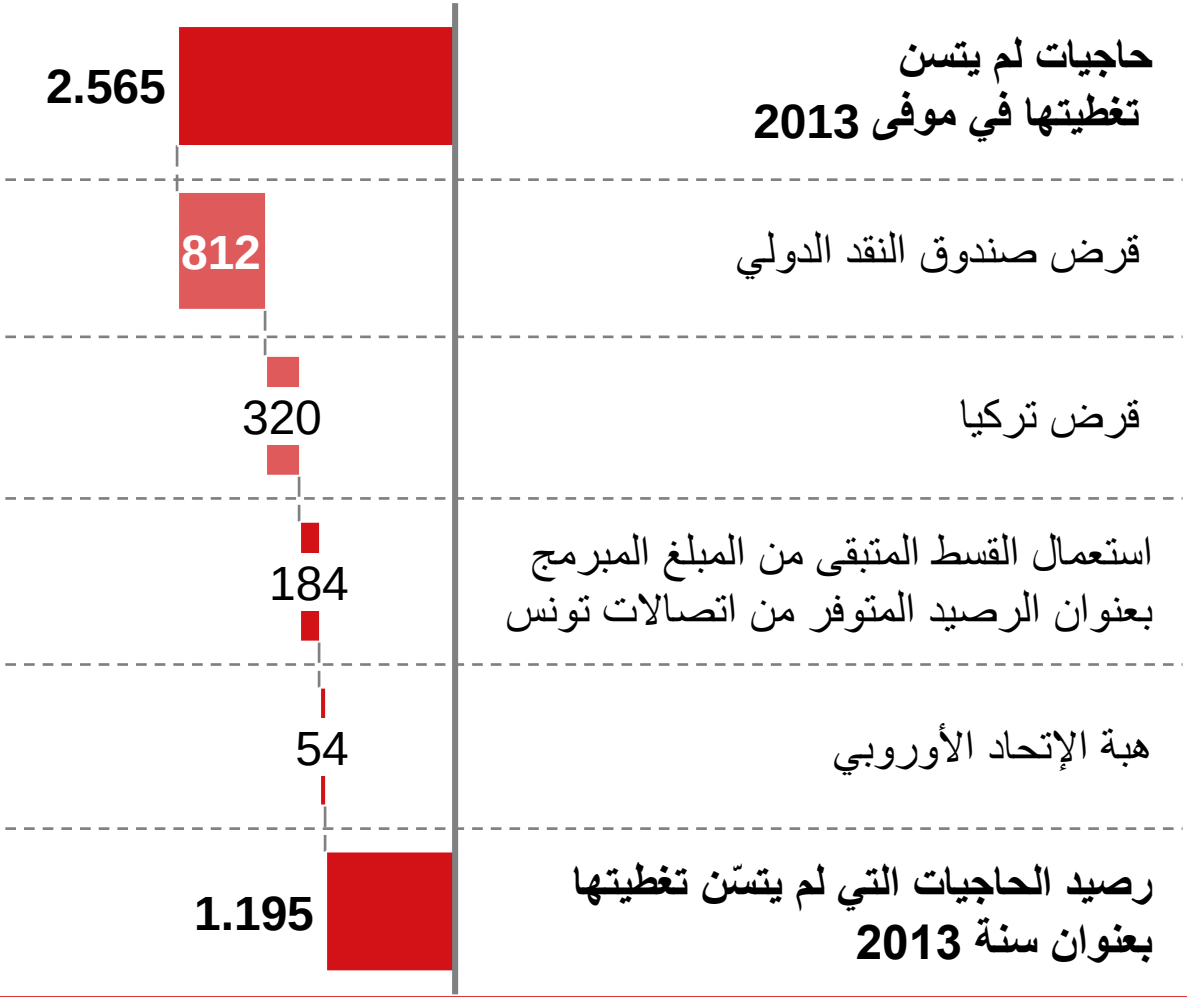

تقليص هذا المبلغ إلى 1.195 م.د على إثر سحب تمويلات خارجية خلال الثلاثية الأولى من 2014 مبرمجة في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2013

تقلّص هذا المبلغ إلى 26 م.د نهاية ماي 2014. لكن تسوية هذه المتخلدّات على حساب مداخيل السنة الجارية مثّل ضغطا فعليّا على السيولة والتمويلات الخاصّة بسنة 2014.

2 الإجراءات الجديدة المقترحة على مستوى المداخيل الذاتية

م د , 2014 (ستة أشهر)

مداخيل جبائية	864	75 إحداث معلوم المغادرة إلى الخارج
		7 تحيين معلوم الطابع الجبائي على رخص جولان السيارات
		15 تنسيق جباية العربات ذات الإستعمال المزدوج
		100 تسوية وضعية السيارات المنتفعة بالإعفاء الكلي FCR
		3 تيسير شروط الانتفاع بالصلح الجبائي خلال مراحل النزاع
		50 إحداث معلوم بمناسبة نشر القضايا بالمحاكم
		16 الترفيع في معلوم الطابع الجبائي على فواتير الهاتف
		1 إحداث معلوم طابع جبائي على عقود الزواج
		1 الترفيع في معلوم بطاقة الإقامة للأجانب
		4 إخضاع قصاصات البرومسبور إلى معلوم 100 مليم
		160 التسريع في ختم ملفات في طور المراجعة الجبائية
		50 تكثيف استخلاص الديون المثقلة
		50 مردود الترفيع في سعر التبغ
		100 المردود الإضافي لمقاومة التّهرّب الجبائي والتهريب
		30 المساهمة الإستثنائيّة
		50 - التخفيض في TVA بعنوان التجهيزات من 12 إلى 6 %
		38 - إنعكاس التخفيض في معدّل سعر الصّرف
مداخيل غير جبائية	249	84 تعبئة هبة من الجزائر
		165 استخلاص مرابيح OACA
المجموع :	1.113	

الإجـــــراءات		
م د , 2014 (06 أشهر)		
اقتصاد إضافي في الدعم	- 147	- 1.608
تفعيل الزيادة في ماي عوض جوان (- 40 م.د) - تحيين فرضيّة مستوى سعر صرف الدّولار (- 100 م.د) المؤسّسات المستغلّة للطاقة : الآجر + البلّور (- 07 م.د)		
تخفيض نفقات التصرف	- 495	
الأجور (- 288 م.د) – وسائل المصالح (- 60 م.د) – النفقات الطارئة وغير الموزعة (- 111م.د) – نفقات أخرى (- 36 م.د)		
تخفيض نفقات التنمية	- 941	
نفقات الوزارات (- 625 م.د) – النفقات الطارئة وغير الموزعة (- 316 م.د)		
جدولة مستحقات بعض المؤسسات		- 178
CNRPS (- 156 م.د) – TunisAir (- 22 م.د)		
المجموع :		- 1.761

الحوصلة ـ التّوازنات

م.د , 2014

▪مجموع الضّغوطات والحاجيات الإضافيّة :		4.530 +
▪الإجراءات : ✓ توفيـر الموارد (الذاتيّة) :	1.133	
✓ الضّغط على النّفقـــات :	- 1.761	2.874 -
تقليص الضّغوطات والحاجيّات		1.656 =

	الميزانيّة	العجز (**)	PIB / (**)
▪الميزانيّة الأصليّة لسنة 2014 (*) :	28.125	5.852	6,9%
▪الميزانيّة بإعتبار الضغوطات ودون إجراءات :	29.358	7.632	9,2%
▪تأثير الإجراءات على العجز :		2.790 +	3,4% +
▪الميزانيّة التّكميليّة لسنة 2014:	27.775	4.842	5,8%

(*) باعتبار القروض المحالة

(**) دون المصادرة ودون إعتبار متخلدات سنة 2013

المصدر: وزارة الإقتصاد والمالية

8 الميزانيّة التّكميليّة لسنة 2014 : التّوازنـــات

م.د		قانون الماليّة الأصلي 1	قانون الماليّة دون الإجراءات	الإجراءات التغيرات الصافية 2	قانون الماليّة التكميلي 2 +1
1	الموارد الذاتية	20 287	19 218	44	20 331
	الموارد الجبائية	17 897	17 728	695	18 592
	المداخيل غير جبائية	2 390	1 490	-651	1 739
2	موارد اقتراض	7 838			7 444
3	مجموع الموارد	28 125			27 775
1	نفقات التصرف	17 750	18 172	-220	17 530
	الأجور	10 555	10 793	-50	10 505
	وسائل المصالح	1 051	1 051	-60	991
	الدعم	4 292	4 292	-147	4 145
	تدخلات أخرى	1 556	1 656	64	1 620
	النفقات الطارئة وغير الموزعة	296	380	-27	269
2	نفقات التنمية	5 600	6 261	-280	5 320
	نفقات التنمية الموزعة	5 184	5 815	6	5190
	النفقات الطارئة وغير الموزعة	416	446	-286	130
3	القروض	100	250	150	250
4	خدمة الدين	4 675	4 675		4 675
5	مجموع النفقات	28 125	29 358	-350	27 775
	عجز الميزانية (*)	-5 852 *-6,9%*	-7 632 *-9,2%*	1 010	-4 842 *-5,8%*

(*) دون المصادرة

شکرا